

تطاوله المبلوغا فزاد في مذهبه ما كان عليه وغيره واما الكلب فقد بنا نوع العلكة
 فيطيل لانا قوا اصبها ان طاهم حتى ريق وهذا هو مذهب مالك والشافعي
 حتى شعروا وهذا هو مذهب الشافعي واحدا من اثنين عن ابي حنيفة والشافعي
 اجمع الا قول ابي الاضاحي والشافعي وطول شعور لم يخبر بذلك واذا وقع في الماء
 اربع ايام وان وقع في اللبن ونحوه من العالما من يقول بطلان ذوق الطعم لم يكونوا مالك
 وغيره ومنهم من يقول بطلان ذوقه هذا لا يخبره والشافعي واحد فاما اذا كان اللبن كثيرا
 فالشافعي ان لا يخبر كذا قاله واما الملبس فينطق بانقضاء الكلب وانه لم يكن عليه
 مشقة والشافعي فضله وان صاحجا لم يخبره كذا العالما ومنهم من يقول لا يخبر
 ولو راح احد الكلب القارة بحيث يورثه كالمصلين في احوال الانسان المصحف
 بكرة فلا يورثه ولا يخبره بديه ولا يخبر احد بعد الموت واما في طراحيه
 اجعلوا من صلته في يومه ولا يخبر بها فيقول لعنه ان القوم وضع الموتى فاما
 لم يصلوا في يومه ولم يذكروا الله في ما كتبه في كتابه وكانه كالقصور فان في الصحيح
 على انه صلته على انما يتذكره في ذكره والتزك لا يذكره ثم اخرج والميت
 في لفظه مثل الميت الذي ذكره الله في قوله لا يذكر الله فلا يخبره والميت واما
 سؤال السادس هل سئل الميت في حق الله من ربه وما ذكرك ومنه في حق الله
 المؤمن بالقران الثالث فيقول ربي الله والاسلام ديني محمد نبي ربي الله
 ما تقول في هذا الرجل الذي يبعث فيك فيقول الموتى هو عبد الله رسول الله فاما الميت
 والحري فانما به وانتمناه وهذا ما اورا قوله ثبت الله الذي امرنا بالقران
 الثالث في الجيرة الزنادقة الاخرى وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم انما تزاد في عقاب
 القدر في هذا الرجل الذي يبعث فيك فيقول له اولا اذ في سمعت الناس يقولون
 شيئا فقلت في نفسي بجزيرة من جلد بل فيصير في سمعها طيب في الا انسان
 وكتب عنه في الصحيح انما قول النبي ان لا يقبل لسبب الله ان يسمعه كذا
 القدر الذي يسمع وكتب عنه في الصحيح انه نادى منكم في يوم بدر ما القاهم في القليب
 قالوا انتم يا سمع ما اقول منهم والله ما نرى في هذا كذبة مشورة وله علم
 عز الشهادرة على العاصم والمتعلق ما تجوز الاستغناء
مسألة في العلم بالزمانه والمانية وان كانت الاستغناء في ذوقه
 والغيره اذ لا يدرى العلم والمانية وما وجد حجة والداعي اليه لم يسمع بها
 ام يتأكد انشأه ليحيزه الناصر وما فعل الذي اعزاه الرجل من هذا القول
مسألة ما يخرج به الشاهد وغيره ما يقع في عدلته ودينه فانه
 لا يملك به اذ علم الشاهد بالاستغناء ويكون ذلك قد جازها كما صرح
 بذلك طوائف الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم في كتبهم الكبار
 والبصغار ورواهوا اذا اخرج الرجل رجلا مقيلا انه يجرحه اخرج ما سمعه
 منه اذراه او استغاض وما علم في هذا نزاع بين الناس فان السليمان كان
 يشكون

فنع
يشك

هاه
هاه

سان
الشم

فصل في ما يخصه فقصره بحسب اتفاق وان لم يتغير فقول لا يقبل وهو
 في المثل المبنية وكثير من أهل الحديث وأحد الروايات عن أحمد اختارها
 ما يقبل من صحابه ونصرها في المفردات بر عاقل ومن المتأخرين والثاني
 بنحو دليل الما قبل الجحاسة ويحرم رواية المصنفين عن مالك والثالث
 وهو حديث الشافعي واحد في الروايات الاخرى اختارها طائفة من صحابه
 الفرق بين القليلين وغيرهما فانك لا تجد الكثير القليلين والشافعي واحد
 بهذا الكثير بالقليلين والرابع الفرق بينه البول والعذرة المانعة غيرها
 فالاول يخبر عنه ما لم يكن نزعها ودونها لا يمكن نزعها والثاني فانه
 لا يخبر القليلين فصاعدا وهذه اشهر الروايات عن الامام احمد واختارها
 اكثر صحابه والخامس للمالين علاقة الجحاسة سئل كان قهلا ولا يبرأ
 وهذا قول ابي حنيفة واحياه كمن لم يتصل به لا يخبره ثم حدوا بالآلة
 به ما لا يتكلم طرفة بترك الطرف الاخر ثم تنازعوا هل يجب تكلم
 المتكلم في المعتدل وقد مر من الحسن ذلك بقدر مسيره في جبهته
 فيخرج في عشرة اذرع وتنازعوا في الابدان وقعت فيها جحاسة هل يمكن
 ظهرها فزعم الرسول انه لا يمكن وقال ابو حنيفة واحياه يمكن تطهيرها
 بالزنج وطهره في قدر الدلاء في سرفه والسادس قول أهل الظاهر
 الذي يخبر بجميع ما بال فيه البليل ودونها ما في البول ولا يخبره ما سوى
 ذلك الا بالتحريم واصل هذه المسألة من جهة المعنى الا خلاص الصحيح هو
 الجحاسة بالما هل يتوجه تحريم الجمع ام لا يقال بل استحال له لما لم يبق له
 حكم فاما الجحسون ذهبوا الى القول الاول من استمنى الكثير قال هذا ينفذ
 الجحازين وقوع الجحاسة فيه فيجوز له ان يضع استمنان كاذبه الى
 البول باختياره ولو وقع في كذا
 ذلك طائفة من صحابه الشافعي واحد واما الصحيح ابي حنيفة فيقول الامر على
 الجحاسة وعدم وصولها وقد مره بالتحرك والمساحة في الطول والعرض
 عن جباله فاذ كان